جامعة الأزهر

حولية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

مجلة علمية محكمة

العدد التاسع عشر

(الجزء الثانى)

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

النحو والدلالة

إعداد

أ.د. عبد الحليم محمد عبد الحليم

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنين- بالقاهرة

في النحو والدلالة

النحـــو من اللغـة كـــالقلب من الجـسم الإنـســاني كـمـــا يقـول تشومسكي - وإذا كان الـقلب يمد الجسم الإنساني بالدم الذي يكفل له الحيـاة فإن النحـو يمد الجملة بمعناها الأسـاسي الذي يكفل لها الصـحة ويحدد لها عناصر هذا المعنى[1].

ولأن الألفـاظ لا تفيـد حـتى تؤلف ضـربا خاصـا من التـأليف ، ويعهد بها إلى وجـه دون وجه من التركيب والترتيب ، كمـا يقول عبد القاهر الجرجاني لذا فإن الجملة لا تخرج إلى حيز الوجود إلا بعد القيام بتـرتيب كلماتهـا ترتيبـا معـينا ، ووجـود التأليف الذي يوحي بوجـود الصلة بين هذه الكلمات ، فالأصوات سواء كانت مفردة أم منتظمة في وحدات كبرى كـالمورفيمات أو الكلمات ، لن تؤدي الوظيـفة الغوية ، ولن تحمل تلك الدلالة المطلوبة ، إلا إذا تلاقت هذه الـوحدات الكبرى وتجمعت في صـور تركيبية معـينة هى ما نسميها بالجـمل ونطلق عليها مسمى الكلام ، ويكون هذا بالطبع تبعـا لمبادئ ونظم معينة هى النحوية أو التركيبـية التي تحدد لكل كلمة وظيفتهـا في أداء المعنى العام للجملة أو الكلام . فالجملة « هى أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر »[2].

---

(١) النحو والدلالة - د. محمد حماسة عبد اللطيف ص٩ - ١٠ الطبعة الأولى ١٩٨٣.

(٢) من أسرار اللغة - د. إبراهيم أنيس ص ٢٧٦-٢٧٧.

ولقد وجه النحاة اهتماما كبيرا لقضية الدلالة فاستخدمت أداة لتفسير كثير من معاني الجملة العربية ، وكان لجهود عبد القاهر الجرجاني في كتابه الشهير دلائل الإعجاز الفضل الأكبر في إنهاء الفرقة فيما جرى عليه العرف في علم النحو من دراسة البنية وعزلها عما يمت إلى علم المعاني وعلوم البلاغة عموما وهو الدلالة ، فقد قرر في غير موضع من كتابه أن البنية بطبيعتها هى الدلالة ، وأن أحدهما لا ينفك عن الآخر لأن حسن النص أو قبحه أو عدم وجاهته إلى غير ذلك من الصفات النقدية التي شاعت في عصره إنما هى صفات واجبة للفظ بفضل صورته التركيبية، ولا يمكن الفصل بين اللفظ ومدلوله ما دام التركيب موجودا« فهذه الصفات ليست تابعة أو مجتلبة له بعد تمامه، فإذا ثبت الآن لا شك ولا مرية في أن ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه ومكانه ، وأنه لا مستنبط له سواها ، وأنه لا وجه لطلبه فيما عداها ، غارٌ نفسه بالكاذب من الطمع ومسلم لها إلى الخُدع»[1].

وهذه المعاني التي نتوخاها في علم النحو فيما بين معاني الكلم ، ليست مقصورة على معاني الألفاظ المفردة علي نحو ما يجري في المعجمات ، وإنما يشمل هذا الجانب كما يشمل دراسة المعنى على

(١) دلائل الإعجاز - تحقيق محمد محمود شاكر - مطبعة المدني ص ٥٢٦.

مستوى التراكيب ، ومن ثم كان هناك السيمانتيك المعجمي Lexical Sementics أي الدلالة المعجمية ، والسيمانتك النحوي التركيبي Syntactic Semantics أو ما يسمى بعلم الدلالة الإعرابية ،وهذا الفرع الثاني النحوي يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر ، إذ كلاهما يحاول الكشف عن المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر في النحو وقواعده ، وقد ظهر اتجاه آخر يرى أن يعني علم الدلالة بدراسة المعنى على مستوى اللفظ والتركيب كليهما ولكن في إطار اجتماعي معين ، ومن زاوية خاصة هى زاوية الاستعمال الحي في البنية [1]. وهذا الفرع الثاني النحوي تفوقت به لغة العرب على غيرها من اللغات الأخرى حيث كان لحركات الإعراب دور بالغ الأهمية في تمييز المعاني المختلفة التي تعتري الأسماء من فاعلية ومفعولية وغيرها .

يقول أحمد بن فارس [2]:(فأما الإعراب فبه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال : ما أحسنْ زيدْ غير معرب لم يوقف على مراده فإذا قال : ما أحسنَ زيدًا أو ما أحسنُ زيد؟ أو ما أحسنَ زيدٌ !! أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وبغيرها بين المعاني) .

(١) د. كمال بشر دراسة في علم اللغة - القسم الثاني ص ١٥٣.
(٢) الصاحبي لابن فارس ص ٣٠٩.

وقد صدرت نتيجة للدراسات اللغوية الحديثة دراسات تطالب بإعادة النظر في قضية الإعراب ومكانه ، ليس فقط في الدراسة النحوية، بل وفي اللغة العربية ذاتها فظهرت دعوات أهمها دعوة تيسير النحو بالحذف والاختصار وإلغاء الحشو وكان للأستاذ إبراهيم مصطفى محاولة أراد لها أن تكون رائدة في كتابه (إحياء النحو) الذي صدر عام ١٩٣٧ مشيراً إلى أن لعلامات الإعراب معاني دلالية بالإضافة إلى المعاني النحوية التي تدل عليها في بنية الجملة ، يقول في كتابه : (من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني) ويعلل لذلك قائلا : (إنه ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله وهى لا تعمل في تصوير المعنى شيئا) .

ويخلص إلى القول بأنه : (إذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة ، وصلتها بما معها من كلمات ، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام ، وهو ما نراه)[1].

ومع أن هذا هو ما رآه الأستاذ إبراهيم مصطفى إلا أنا لا نكاد نرى إلا أثرا ضئيلا لهذه الرؤية في كتابه ، فقد قرر أن بعض علامات الإعراب يؤدي أدوارا فردية و بعضها الآخر لا يؤدي دورا على

(١) إحياء النحو ص ٤٨-٤٩.

الإطلاق، وسكت عن كثير من علامات الإعراب فلم يتحدث عنها . فقدتجاهل دور السكون كعلامة مميزة من علامات الإعراب ذات الدلالة المميزة ووصف السكون بأنه أشبه بعلامة الوقف وأنه« عدم» مع أن السكون كعلامة إعرابية يلعب دورا هاما في جزم الفعل المضارع الدال بصيغته الحادثة على التجدد في الزمن إلى جانب أنه يدل بصيغته المجردة على نوعية الفاعل من حيث التذكير والتأنيث والعدد وغير ذلك من الدلالات . والسكون إذا كان يؤدي دورا فرديا في حالات الوقف فإنه يؤدي دورا رابطا حين يكون علامة على قيام جملة الشرط، إذ يربط بين الشرط وجوابه في حالة الجزم فيصبح علامة مزدوجة ذات دور تركيبي.

ومن بعده جاء بحث الدكتور إبراهيم أنيس الذي أنكر فيه وجود الإعراب كظاهرة نحوية في اللغة العربية والذي ذكر فيه أن الحركات التي تظهر على أواخر الكلمات لم تكن أبدا قبل عمل النحويين دالة عند العرب على وظائف نحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها ، كما لم تكن لها أية قيمة دلالية في الجملة العربية ، بل كانت مجرد أصوات علة تجتلب في درج الكلام للتخلص من التقاء الساكنين طبقا للقوانين الصوتية لا الدلالية . كما ذكر أنه نظرا لأن النحاة القدامى لم يكونوا على دراية كافية بالقوانين الصوتية والظواهر التي تحكمها ، لذا فإنهم قد حاولوا تلمس وظائف لأصوات العلة هذه التي لم تكن لها علاقة إطلاقا ببنية الجملة أو دلالتها ، وانتهى بهم البحث إلى إقامة صرح

الإعـراب على أساس من التـوهم [1]. وقد لقـيت دعواه هذه معـارضة شديدة وهجوما عاتيا من الدارسين في العالم العربي ، وكان من أهم ما رد به أنصـار النـحـو ورود القـرآن الكريم ونزوله مـعـــربا إلى جـانب الاستشـهاد بوحدة القافيـة في القصيدة الجـاهلية ، ذلك أن اتحاد الروي في القافية جرى على قواعد منتظمـة لم تأخذ بنوعية الكلمة ، أو كونها اسما أو فـعلا أو حرفا ، فلم يفـسر هذه القواعد سـوى النظام الإعرابي الذي قرره النحاة قديمـا للغة العربية . وكرد فعل لهذه الدعوى الجريئة قامت دعـاوى مضـادة تدعو إلى إعادة النظـر في مكان الإعراب ودور النحو الدلالي ووضعه في مكانه الصحيح .

ويأتي الدكتـور تمام حسـان فيقـرر أن علامـات الإعراب إنما هى مجرد قـرائن على وظائف نحوية ، فعلامات الإعـراب ليست إلا نوعا واحدا من قـرائن عديدة : بعـضها لفظي وبعـضها مـعنوي ، وبعضـها يدخل في دائرة العـلاقات بين مكونات التـركيب ، كـما يقـرر أن هذه القرائن لابد أن تتضـافر وتتعاون كل بطريقته الخاصـة حتى تعمل على إيصال المعنى داخل نظام متكامل من العلاقات الرأسية والأفقية . وهذا النظام المتـكامل أطلق عليـه مـصطلح (تضـافـر القـرائن) [2]، وهـذا

(١) من أسرار اللغة - د. إبراهيم أنيس ص ٢٣٧.

(٢) اللغة العربية - معناها ومبناها - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ الفصل الخامس - ص ١٧٧ .وقد قدم تصنيفا جديدا للكلم في العربية، كشف به أنظمة اللغة العربية ، ووضعها الأول مرة في مقابل مشاكل التطبيق. فقد ذكر أن الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل ، والكلام سلوك ، واللغة معايير هذا السلوك ، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة ، وهذا النظام أو البناء ذو مستويات ، وكل تغير يصيب جزءا من هذا البناء يؤثر وبسرعة في البناء كله . وما أشبه هذا التغيير اللغوي بالحركة أو النقلة في رقعة الشطرنج.

المصطلح الذي دعا إليه الدكتور تمام حسان يعود بنا إلى ما نادى به عبد القاهر الجرجاني من قبل ونبه عليه فليست القرائن إلا دعوة لمراجعة السياق ونظمه ، وليست القرائن إلا تطويرا لدراسة جانب الدلالة بالذات المتناثرة حول وبين هذه القرائن .

ولأن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد رأى (وجوب التحرر من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة التي لا يعنينا أن نلتزمها ، بل يجب أن نتحرر منها)، فقد انتهى إلى اقتراح استخدام المصطلحين البلاغيين: « المسند » و« المسند إليه » زاعما أنه لا فرق بين قولنا ظهر الحق أو الحق ظهر متأثرا برأي برجشتراسر الذي لم ير فرقا بين على جاء وجاء على لأن هذه الفروق التي رآها النحاة في عصر التقعيد للغة والتدوين إنما قامت على أساس من وجود دلالات في اللغة العربية ليست جزءا من وعينا اللغوي اليوم . وقد سارعت وزارة المعارف العمومية في عصره إلى فرض اقتراحه للتدريس في المدارس المصرية بهدف التخفيف والاختصار وتقريب مبادئ النحو وقواعده بين المتعلمين . ولكن هذه المحاولة قوبلت برد فعل حاد من المعلمين قاد إلى فشل ذريع ، وبقيت الفروق الدلالية قائمة بين النصين ظهر الحق و-الحق ظهر ، ذلك أن العرب (لم نجدهم اعتمدوا فيه - التقديم أو التأخير - شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام) قال صاحب الكتاب - سيبويه - وهو يذكر الفاعل والمفعول :(كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعني ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)[1] هذا إلى

(١) الكتاب ج١ ص ٣٤.

جانب أن نوعية العنصر الأول في الجملة تساعد على كشف حقيقة النظم ومغزاه وبيانه ، يقول عبد القاهر : « إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء» (فانظر إلى قوله تعالى : ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : ﴿كلبهم يبسط ذراعيه﴾ لا يؤدي الغرض »[1]، فالمقارنة النصية تظهر أنه من المطالب الأساسية في دلالات اللغة العربية أنه يجب التفريق بين ما الحكم فيه ثابت مطلق وبين ما هو متجدد متحول . وهذا التفريق يدفعنا إلى تصور درجات متعددة ومتدرجة الدلالة تدرج ألوان الطيف ، فوجود عنصر فعلي في الجملة في صيغ وكثافات متعددة يعطينا دلالات متدرجة ، وبهذا نستطيع أن نميز في الجملة العربية أنواعا كثيرة تنماز دلاليا كل منها عن الأخرى بمقادير متفاوتة تبعا لقوة العنصر الفعلي الذي تحتوي عليه الجملة ، وقد تضعف قوة العنصر الفعلي وتتضاءل إلى أن تغيب كلية.

وعندما نتتبع المنظومة التالية من أنماط الجملة التي تؤازرها منظومة الحالات الإعرابية والعلامات الدالة عليها ، يمكننا أن نلاحظ بوضوح درجة ما تحويه من ثبات أو تجدد فالجمل الاسمية تدل علي معنى مطلق غير مشروط بزمن ، وقد توحي بأنها مجرد رأي لذا أطلق البلاغيون على هذا النوع من الجمل عبارة : (خطاب خالي الذهن) في نحو قوله تعالى حكاية عن المستهزئين بدين الله عندما يخلون إلى شياطينهم إذ

(١) دلائل الإعجاز ص ١٧٤.

يقولون : ﴿إنا معكم . إنما نحن مستهزئون﴾ ، بل إن قولهم : إنما نحن مستهزئون أقل تقريرا وأقل تثبيتا من قولهم : نحن مستهزئون التي لا تحتوي على أي قيد أو تأكيد - نظرا لأنه يفترض في قولهم : (نحن مستهزئون) أن لا معارضة ولا مخالفة من أحد ، لأنها تريد أن تعبر عن حقيقة ثبتت ولا خلاف عليها ، بينما يأتي التعبير الآخر (إنما نحن مستهزئون) ليوحي بتوقع معارضة أو مخالفة .

وهذه الجملة الاسمية المكونة من مسند ومسند إليه تتعاورها ألوان من النواسخ ، هذه النواسخ ذوات علامات إعرابية متدرجة تنتقل بالمعنى من الثبات إلى ألوان من التجدد تتزايد وتتناقص ، وتظل الجملة الاسمية تتأرجح بين الثبات والتجدد لتحقق مطلب النظم الذي أراده عبد القاهر .

ويلفت الدكتور محمد المختار المهدي في كتابه النحو الميسر[1] الانتباه إلى ما قرره علماء النحو عندما عقدوا مقارنة بين كان وأخواتها وإن وأخواتها (ذلك أنهم وجدوا بعض أوجه الشبه بينهما فكلاهما يدخل علي الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) - كما أن معاني إن وأخواتها تفيد ما تفيده الأفعال فإن وأن تؤديان معنى حققت وأكدت وكأن : شبهت ، ولكنّ : استدركت ، وليت : تمنيت ، ولعل : ترجيت، ولهذا ، وذاك كان لهذه الأحرف مرفوع ومنصوب كالأفعال (كان وأخواتها) غاية الأمر أن منصوب الأحرف تقدم علي مرفوعها ، تنبيها على أن هذه الأحرف فرع من الفعل ومشبهة به) .

---

(١) النحو الميسر ، ص ٨ .

وهذا يعطينا تصـورا للعلامـات الإعرابيـة والحالات التي تتـعاور المسند والمسند إليه عندما تتبادل كـان وأخواتها وإن وأخواتها الأماكن ، إذ تتوصل هؤلاء الأخـوات في تحقـيق نصيبـها من أغـراض القول عن طريق إحلال هذه النواسخ ونظمها قـبل المسند والمسند إليه في علاقات من التـباديل والتـوافيق ، التي تحـول الجـملة العربيـة إلى لون من ألوان النظم الرياضية حيث لم يدر بخلد أحد أن النظم اللغوية سوف تخضع لها يوما مّا حتى سرت مقولة بين مـدرسي اللغة العربية خلاصتها : (إن الماهر في مادة الرياضيات ماهر أيضا فـي قواعد اللغة العربية) ، وليس من الضـروري أن يلقى هذا القـول قـبـولا ، ولكنه علي كل حـال يمثل بعض الحقـيقـة فلو تصورنا أن كـلا من المسند والمسند إليه قـبل دخول النواسخ علي كل منها كانا يساويان :

(مرفوع + مرفوع)

ثم أصبحا بعـد دخول كان أوخواتها وكاد وأخـواتها واسم وخبر المشبهات بليس (مرفوع + منصوب)

ويصبحان بعد دخول إن وأخواتها ، أو لا النافية للجنس

(منصوب + مرفوع)

ثم يصبحان منصوبين بعد دخول ظن وأخواتها عليهما

(منصوب + منصوب)

وهذه الصورة الحسابية التي تشبه إلي حد ما التباديل والتوافيق الرياضية تعطينا نتائج تقودنا إلى تغيرات بنيوية ودلالية تتبادل المسند والمسند إليه مبتدأ وخبرا ثم إذا ما صار اسما لكان وخبرا لها ولأن وأخواتها ، ثم إذا أصبحا مفعولين لظن وأخواتها ، ويلاحظ في هذا جميعه أن جمل النواسخ ما زالت جملا اسمية رغم دخول هذه النواسخ التي غيرت أحكام كل من المبتدأ والخبر ، وهذه الصورة الرياضية التي تعاورت المسند والمسند إليه ليست غريبة أو دخيلة على النص اللغوي أو الأنظمة اللغوية ، فسيبويه يرى أنه إذا وجد الإسناد وجدت الجملة وإذا انعدم الإسناد انعدمت الجملة ، يقول سيبويه[1] في هذا : (باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدمته أو أخرته . ﴿ قل هى للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ برفع خالصة على أنها الخبر ونصبها على الحالية ، ففي حالة الرفع : (هى خالصة) مسند ومسند إليه ، وفي حالة النصب يكون المسند والمسند إليه (هى للذين آمنوا) وخالصةً منصوب على الحال ، وعلى كل حال فنحن أمام جملتين مختلفتين تبعا لتغير طرفي الإسناد كما يقول سيبويه ، مما يقطع بأن للعلامة الإعرابية معنى دلاليا في الآية يتجاوز معناها الوظيفي النحوي ، وهذا يدفعنا إلى القول أن العلامات الإعرابية تقوم بوظائف مزدوجة ، وهذا يعني بالتالي أن الدلالة والإعراب وهما من جنسين مختلفين قد عملا داخل إطار واحد .

---

(١) الكتاب ج٢ ص٩١.

ويعلق سيبويه على ما يتعاور المبتدأ ، من تغير في الدلالات نظرا لتغير الحكم الإعرابي له بقوله : « ولأن الاسم أول أحواله الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارعلى المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه ، وذلك أنك إذا قلت : عبد الله منطلق ، أن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبد الله منطلقا ، أو قلت : كان عبد الله منطلقًا ، أو مررت بعبد الله منطلقًا ، فالمبتدأ أول جزء ، كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة»[1].

فالعلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر ذات طبيعة غير محددة ، فقد تكون مبهمة من جهة الأوقات أو ما شاكلها ولهذا قد تدخل عليهما ما سماه سيبويه (بالأشياء) لتحديد هذه العلاقات ودفع الانبهام عنها ، ولهذا تقوم النواسخ بمهمة تحديد هذه العلاقات ، فقولنا : محمد قائم لا يعني أنه سيظل قائما مدى الدهر ، وإنما يعني أنه قائم الآن ، فإذا أردت تحديد زمن قلت كان محمد قائما ، أو أمسى أو أصبح ونحو ذلك ، ولهذا يقول سيبويه ممثلا لإفادة كان وأخواتها زمان حدوث الخبر للمبتدأ مع بقاء الإسناد كما هو : (تقول :كان عبدالله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما

(١) الكتاب ج١ ص ٢٣-٢٤.

مضى)[1] ولهذا يرى النحاة أن كان وأخواتها ليست أفعالا حقيقية لأنها لا تدل على الحدث بل على مجرد الزمن والفعل الحقيقي يدل على الحدث والزمن [2].

وإذا نظرنا إلى أخوات كان نرى أنماطا متراكبة ومختلفة لإفادة زمان حدوث الخبر للمبتدأ مع بقاء الإسناد ، فكل أخت من هؤلاء الأخوات ذات دلالة خاصة على الزمن . فكان لمطلق الزمن ، ولكن الباقي قد يفيد بعض التوقيت أو نوعه ، وحتى هذا البعض من التوقيت قد يكون محددا بزمن معين مثل أصبح وأضحى وأمسى ، والبعض الآخر يدل على الصيرورة أو الديمومة أو التحول ، وهذه الأفعال ذات قوة تأثيرية في الدلالة ، فإذا ما أشربت أفعال معانيها فإنها تؤدي ما تؤدي هذه الأفعال الأصلية فالفعل حوّل يؤدي عمل صَيَّر في نحو قولنا حولت الذهب إبريقا ، ولهذا يقولون إن يأتي في قوله تعالى : ﴿ يَأْتِ بَصِيراً﴾[3] وارتد في قوله تعالى ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾[4] عملتا عمل صار بل إن من الحروف ما يشبه هذه الأفعال فيعمل عملها فأهل الحجاز يشبهون ما بليس (إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بهالات في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا ، وتنصب الحين لأنه مفعول به)[5].

---

(١) الكتاب ج١ ص ٤٥.
(٢) ابن النفيس - شرح المفصل ج٧ ص ٨٩ - ٩٠.
(٣) الآية - ٩٣ سورة يوسف .
(٤) الآية - ٩٦ سورة يوسف.
(٥) الكتاب ج١ ص ٤٥.

أما كـاد وأخواتها فإن بـعضها يفـيد قرب حـدوث الطرف الثاني للأول والبـعض الآخر يفيـد الترجي ، كـما أن فـريقا ثالثـا يفيـد ابتداء الحدوث أو الشروع فيه ولهذا يقولون :

(كدت أفعل ذاك وكدت تفرغ ، فكدتُ فعلتُ) [1].

ويعلق أبو سـعيـد السيـرافي على إلزامـهم الفعل في هذا البـاب بقوله : (إنما ألزمـوا فيه الفـعل لأنه أريد به الدلالة بصيغـة الفعل على زمانه ، أو مداناته وقـرب الالتباس به ومواقعته فـإذا قلت : كدت أفعل كذا فلست بمخـبر أنك فعلتـه ، ولا أنك عريت منه عُـرى من لم يرمه ، ولكنك رمـتـه وتعـاطيت أسـبـابـه حـتى لم يبق بينـك وبينه شيء إلا مواقعته. فإذا قلت : كدت أفعله فكأن أفعله حدٌ انتهيت إليه ولم تدخل فـيه فكأنك قلت : كنت مـقاربا لـفعله وعلى حـد فعله ، ولفظ كـدت أفعل أدل على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ)[2].

وهذه الأنماط التـركيبـية التي تعـاورت المسند والمسند إليه بـحيث يصيـر الأول مرفـوعا والثاني منصـوبا تدور جمـيعا داخـا واحد يضـيق أحيـانا ليقـيد الإسناد تقييـدا طفيـفا ، وقـد يطا ـ ـ إسناد على عواهنه ليعطى ألوانا من الدلالات تنعكس متدرجة تدرج ألوان الطيف ليذهب فـيهـا الفكر كل مذهب ، فـتوقيت حـدوث الخبـر للمبـتدأ في

---

(١) الكتاب ج ٣ ص ٥٧.

(٢) انظر تعليق السيرافي - الكتاب ج٣ ص ١١.

الجمل التي تدخل عليها كان وأخواتها أو كاد وأخواتها ممتد مترام أحيانا ، أو مقيد بقيود شديدة أحيانا أخرى ، وهذا التوقيت يتم بطرق وجهات متعددة ومتنوعة ، مما يجعل الإسناد متأرجحا بين القبول والرفض ويتضح ذلك إذا مثلنا بقولنا محمد كريم ثم قلنا كان محمد كريما ، أو صار محمد كريما أو مازال محمد كريما أو كرب محمد يكون كريما .وهذا التدرج في التوقيت - في كان وأخواتها - يقاربه تدرج في التوكيد عندما يكون طرفا الإسناد قد تحولا إلى منصوب+مرفوع ، وذلك في جملة إن وأخواتها ، إذ تتحول الجملة حينئذ إلى منظومة من متواليات الثبات تتدرج إلى أن يتلاشى ذلك الثبات ويتحول إلى لون من ألوان اليأس ، إذ يبدأ التأكيد القوي بإن (بالكسر) ثم نأتي إلى التأكيد الأقل بأن ، ثم بالاستدراك نتيجة لعدم التحقق في لكن ، ثم ننتقل إلى درجة من الخيال والتشبيه في كأن ثم إلى لون من ألوان الترجي في لعل ثم نرى دخولا في حالة من حالات اليأس في ليت ، وهذا التدرج في النظام الدلالي لم يأت تدرجا عشوائيا، وإنما أريد به الانتقال في حالات متدرجة لربط الإسناد وتحديد العلاقات ، بحيث تصنع تقاسيم مختلفة فى بنية كل من المبتدأ والخبر تبدأ بمنظومة متوالية من الثبات والتقييد إلى أن تنتهي بالانفلات واليأس من قيام أية رابطة في ليت . والذي لا نشك فيه هو وجود علاقة خفية بين كل هذا وقيام علامة النصب بدور علامة الرفع عند دخول إن وأخواتها وقيامها بتحريك علامات الإسناد على العكس مما فعلته كان وأخواتها .

فإذا ما انتقلنا إلى ذلك اللون الثالث من ألوان النواسخ الذي يحول كلا من المبتدأ والخبر إلى منصوب + منصوب ، وجدنا أنه (لا يجوز لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) كما يقول سيبويه، ذلك أن هذا الباب إنما يدور ويتأرجح بين الشك واليقين، فالمسند والمسند إليه أمران يقعان في النفس ويتجاذبان النفس شكا ويقينا ، ولا تستطيع أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر حتى لا تتسع دائرة الشك والالتباس ،و إنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك (من هو) . فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه في اليقين)[1] ، ولأن المفعول الثاني ما زال يتحدث عن المفعول الأول (المبتدأ سابقا) لذا فإنه لا يجوز لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، لأن هذا يعني بتر الدلالة ، فكل من المفعولين يتحدث عن أمور تدور في نفس المتكلم، وتتراوح بين العلم والشك والظن ، ويلاحظ أن هذه الأفعال التي تنصب كلا من المبتدأ والخبر تبدأ من أقصى درجات العلم واليقين في الفعل « علم» وتنتهي بنفي الواقع والبعد عنه في « زعم» وتتأرجح النفس بين درجات الشك واليقين في الأفعال رأي التي تفيد العلم كما قد تفيد الرؤية البصرية ، والفعل وجد الذي قد يفيد العلم

---

(١) الكتاب ج١ ص ٣٩- ٤٠.

أيضا ، كـما قد يفيـد وجدان الضالة ثم نأتي إلى ظن وخـال وحسب ، وكل منها له نسبة خاصـة يتأرجح بها بين درجات اليقين والشك ولأن ظن وأخـواتها أمـور تقع في النفس كمـا يقول النحـاة فإن المتكلم بـها تتفاوت أيضـا نسبة هذه الأمور التي تقع في نفسـه من شخص لآخر ، وهذا يدفـعنـا إلى القـول أن درجـات الدلالة التي تـتـدافع حـول هذه الأفعـال وداخل كل من المسند والمسند إليـه لا حدود لـها ، فـدرجات الشك واليـقين غيـر منصوص عليـها ، كـما أن درجـات التحـقق إنما يتكفل بها جانب الثقة في حديث المتكلم ، والذي لا نشك فيه أيضا أن علامات النصب الإعرابية الـتي انتظمت كلا من المسند والمسند إليه قد لعبت دورا دلاليا ميز هذه الأدوات- ظن وأخواتها - عن سابقتها - إن وأخواتها - التي تميـزت بتأكيد مضـمون الجملة كما كـانت دليلا قويا على مصداقية الإسناد على العكس من ظن وأخواتها التي (إنما ذكرت ظننت ونحـوه لتجعـل خبر المفـعول الأول يقـينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك ، أو تقيم عليه في اليقين) كما يقول سيبويه .

نتـــائج البحـــث

-قامت جـهود النحـاة جميـعا على أسـاس من الربط بين ظاهرة الإعراب والدلالة ، فانتظمت دراساتهم العـلامات الإعرابية إلى جانب المعنى الدلالي ، وقـد أثبت البـحث أن العلامـة الإعـرابية قـامت بدور وظيفي مزدوج .

- يحوي كل من كتابي دلائل الإعجاز والكتاب لسيبويه إشارات لجـوانب دلاليـة عديدة فـالمعـاني التي أشـارت إليهـا أنماط الجـملة في تشابكها وتأليفها عند عبـد القاهر أقامت رابطة بين العلامات الإعرابية والدلالة القـائمة على هذه العلامـات ، وجبـرت ما في تعريـف النحاة لمعاني النحو من قصور . ودلائل الإعـجاز لا يحتاج منا إلى إطناب في الحديث عما يحويه من فروق دلاليـة في الجملة غير أنا نخص بالحديث كتاب سيبويه وهو المؤلف الذي قال عنه المازني قولته المشهورة (إن من أراد أن يؤلف كتابا في النحو بعد سيبويه فليستحي). هذا الكتاب يضم بين دفتـيه ألوانا من البـحوث الدلاليـة يشيـر إليها داخل الكـتاب أثناء عـرضه لقـضـايا النحو وعـلامـات الإعراب ، فـقـد يلفت الأنظار إلى البحث الدلالي بعبارات مثل :

أ- وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين .... أو

ب- واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك .... أو

جـ - ولا يجوز الاقتصار فيه على (كـذا) كما لم يجز الاقتصار

على (كذا) .. أو

د- واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان ...

وهكذا يفتح أمامك بابا من التأمل والتفكير فيما خلف القاعدة أو علامة الإعراب من معان دلالية.

- إن قضية الربط بين العلامات الإعرابية والجانب الدلالي يجب أن تعود مرة أخرى إلى دائرة الاهتمام ، فلم يكشف إلا القليل في هذا المضمار إلاما ذكره الأستاذ إبراهيم مصطفى ، وكان كلمة حق صور بها الرابطة الخفية التي قامت منذ نشأة اللغة بين العلامة الإعرابية ودلالة اللفظ إذ يقول : (ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله ، وهى لا تعمل في تصوير المعنى شيئا).